

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

The title of the article: Digitalization of the Economic Sector in
Algeria: the Digital Investor Platform as a model

عسالي نفيسة*

أستاذة مساعدة قسم "أ"،

جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر

nafissa.assali@univ-bejaia.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026-05-08 تاريخ قبول المقال: 2026-08-16 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الملخص:

تمثل المنصة الرقمية للمستثمر في الجزائر خطوة أساسية نحو تحديث الإدارة الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص التعامل الورقي وتعزيز الشفافية في معالجة الملفات، وقد أسهمت في تحسين مناخ الأعمال عبر تسريع دراسة الطلبات والحد من الاحتكاك المباشر بين الإدارة والمستثمر، مما يرفع مستوى الثقة ويُسّج على الانخراط في المشاريع الاستثمارية.

غير أنّ فعالية المنصة ما تزال محدودة بفعل ضعف التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية، ونقص الكفاءات المؤهلة في التسيير الرقمي، إضافة إلى الحاجة إلى ربط أوسع مع القطاعات المرتبطة بالعقار والمالية والبنوك، ورغم هذه التحديات، تظل المنصة مشروعاً واعداً يعكس إرادة الدولة في بناء منظومة استثمارية رقمية متكاملة تعزز جاذبية الاقتصاد الوطني وتدعم التحول نحو حوكمة رقمية شفافة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، المنصة الرقمية للمستثمر، الإدارة الرقمية، الشفافية.

Abstract :

The Digital investment platform in Algeria represents a pioneering step toward modernizing economic administration and simplifying procedures for investors. It has contributed to greater transparency and faster file processing.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

However, its effectiveness remains limited due to weak institutional coordination and insufficient digital training, as well as the need to expand integration with sectors such as real estate, finance, and banking.

Nevertheless, the platform remains a promising initiative that reflects the commitment to building a comprehensive digital investment system aimed at enhancing the national economy's attractiveness and supporting the transition toward transparent and sustainable digital governance.

Keywords: Digital economy, The Digital investment platform, Digital Administration, Business climate, transparency.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية التي مست مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والإداري، حيث أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لمواكبة متطلبات العولمة، وفي خضم هذه التحولات برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة أساسية لإدارة الأعمال وتبادل المعلومات وتبسيط الإجراءات الإدارية.

في ظل العولمة والمنافسة الاقتصادية الدولية أدركت الدول أهمية الرقمنة باعتبارها وسيلة فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية لذلك اتجهت إلى رقمنة الإدارة الاقتصادية والخدمات الاستثمارية.

بدورها الجزائر سعت إلى تبني سياسة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار من خلال استحداث منصات رقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية سعياً لتحقيق الشفافية والسرعة في معالجة الملفات وتسهيل تعامل المستثمر مع الإدارة، ويأتي ذلك في إطار تحديث الإدارة الاقتصادية وتجسيد مبادئ الحكامة الرقمية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة.

وفي هذا الإطار جاء إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر كخطوة استراتيجية ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وقد تزامن ذلك مع صدور القانون الجديد للاستثمار رقم 18-22⁽¹⁾، ورغم الطابع الطموح لهذا المشروع الرقمي إلا أن التجربة الجزائرية ما تزال في طور التطوير والتحسين.

وتتجلى أهمية الموضوع في تسليط الضوء حول قضية أساسية تتعلق بقدرة الدولة على توظيف الرقمنة كأداة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تسهيل الإجراءات وجذب الاستثمارات في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تنويعه خارج المحروقات.

⁽¹⁾ -قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج عدد 50، صادر في 28 جويلية 2022.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

لذلك نتساءل: ما مدى فعالية المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها إحدى آليات الرقمنة الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نتطرق أولا إلى دراسة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة في المجال الاقتصادي (المبحث الأول) ثم تنتقل لدراسة المنصة الرقمية للمستثمر كأهم آلية تجسد الرقمنة الاقتصادية (المبحث الثاني) متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: الاستراتيجية الوطنية للرقمنة في المجال الاقتصادي

شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تحولات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك في إطار سعي الدولة إلى مواكبة التطورات العالمية المتلاحقة في مجال الرقمنة وترقية أساليب التسيير العمومي وتعزيز فعالية المرافق العامة.

وقد أضحت التحول الرقمي خيارا استراتيجيا للدولة ليس فقط كوسيلة لتحديث الإدارة العمومية وتبسيط الإجراءات، بل أيضا كأداة فعالة لدعم الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، وإرساء دعائم مؤسساتية تركز الرقمنة كأهم وسيلة لتسيير الشأن العام ولا سيما المجالات ذات الصلة المباشرة بمناخ الأعمال.

المطلب الأول: السياق العام للتحول الرقمي الاقتصادي في الجزائر

جاء اهتمام الجزائر بالرقمنة في سياق دولي يتسم بتزايد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، فقد أضحت توظيف التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال عنصرا حاسما في تعزيز الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات ورفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، الأمر الذي فرض على الدول ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات وطنية تستجيب لهذه التحولات المتسارعة وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية تستهدف اللحاق بركب الرقمنة وتوظيفها كأداة لتحسين تنافسيتها الاقتصادية.

ولأجل ذلك أتبعنا خطوات متدرجة تتمثل في:

أولا: إنشاء وزارة الرقمنة والإحصاءات

تُعد وزارة الرقمنة والإحصاء واحدة من الهياكل الحكومية الحديثة في الجزائر التي تمّ استحداثها في سياق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتكريس الرقمنة كخيار استراتيجي للدولة، وبهدف معالجة الضعف الذي كان يعاني منه تنسيق الجهود الرقمية بين القطاعات المختلفة وضمان تكامل الأنظمة

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

المعلوماتية وتوحيد المعايير التكنولوجية والاحصائية، تم إنشاء هذه الوزارة في جويلية 2020 بموجب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الجمهورية، حيث تم فصل مهام الرقمنة والإحصاء عن القطاعات الأخرى وإسنادها إلى وزارة مستقلة⁽²⁾، لتلغى فيما بعد وتتحول إلى هيئة ملحقة بالرئاسة وقرار نقل وزارة الرقمنة من هيكل الحكومة إلى هيكل الرئاسة، وتغيير صفتها من وزارة إلى هيئة تتبع الرئاسة، مرتبط بإعطاء ثقل وسلطة أكبر للهيئة المكلفة بإنجاز برنامج الرقمنة، وإلزام الهيئات التنفيذية بسرعة التعامل والتعاون معها⁽³⁾.

وكان الهدف من إنشائها إعطاء دفعة قوية للقول الرقمي، وكذا توحيد السياسات الرقمية عبر كل القطاعات. أما عن اختصاصاتها ومهامها فهي متعددة :

- إعداد السياسة الوطنية في مجال الرقمنة فالوزارة هي المسؤولة عن وضع الخطط عن كل ما يتعلق بالرقمنة وتحسين الخدمات الرقمية للمواطنين والإدارة.
- تحسين نظم الإحصاء الوطني من خلال تطوير آليات جمع وتحليل البيانات واعتماد معايير دقيقة تمكن من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.
- إصدار التشريعات ذات العلاقة بالرقمنة ومراقبة تنفيذ الخطط الرقمية.
- الاسهام في تحديث الإدارة العمومية عبر رقمنة الإجراءات وتبسيط المعاملات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين
- دعم الخدمات العمومية الرقمية من خلال تسهيل المراسلات الإلكترونية وتقديم الخدمات الحكومية عبر المنصات الرقمية وكذا تحسين البنية التحتية والتغطية الرقمية.
- بالتالي فوزارة الرقمنة والإحصاء تمثل ركيزة مؤسسية أساسية تهدف إلى جعل التحول الرقمي والإحصاء حجر الزاوية في السياسة العمومية من خلال توحيد الجهود وتطوير البنية التحتية الرقمية وضمان اعتماد إحصاءات دقيقة كأساس للتخطيط واتخاذ القرار، وقد شكّل انشاؤها خطوة مهمة في تعزيز فعالية القطاع العام ودعم مبادرات الاستثمار الرقمي.

ثانيا: إطلاق مشاريع رقمنة ذات أولوية

يُعد إطلاق مشاريع رقمية ذات أولوية تجسيدا عمليا لإرادة الدولة في جعل الرقمنة خيارا استراتيجيا وليس مجرد إجراء تقني ظرفي، فهذه المشاريع تعكس انتقال الجزائر من مرحلة التخطيط النظري للتحول

⁽²⁾ -الموقع الرسمي لوزارة الرقمنة والإحصاءات: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com-tags>

⁽³⁾ -لحياياني عثمان، الرئيس الجزائري يلغي وزارة الرقمنة ويحولها إلى هيئة ملحقة بالرئاسة، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk-politics>، بتاريخ 6 سبتمبر 2023.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

الرّقمي إلى مرحلة التنفيذ الفعلي من خلال توجيه الموارد العمومية نحو مشاريع رقمية ذات أثر مباشر على الإدارة والاقتصاد والخدمات العمومية ويتجلى ذلك من خلال:

- رَقمنة البطاقات الوطنية، حيث تكتسي رقميتها بعداً قانونياً وأمنياً باعتبارها ترتبط بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، واعتمادها سيسمح بتعزيز موثوقية الهوية الوطنية وتسهيل الولوج إلى مختلف الخدمات الإدارية والإلكترونية والحد من مخاطر التزوير.
- تَعميم الدفع الإلكتروني باعتباره خطوة محورية تهدف إلى عصنة المنظومة المالية والاقتصادية ولتقليل الاعتماد المفرط على المعاملات النقدية وتطوير التجارة الإلكترونية ومحاربة الاقتصاد الموازي وتعزيز قابلية تتبع العمليات المالية وتحقيق الشمول المالي وهو ما يشكل قاعدة أساسية لبناء اقتصاد رقمي فعال.

- يُعد السجل التجاري الإلكتروني من بين أهم المشاريع الرّقمية ذات الأولوية التي أطلقتها الدّولة في إطار تحديث مناخ الأعمال وعصنة الإدارة الاقتصادية، إذ هدف هذا النظام إلى رقمنة إجراءات القيد، التعديل والشطب في السجل التجاري بما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بإنجاز معاملاتهم عن بعد⁽⁴⁾، كما يُساهم في تحسين شفافية المعاملات التجارية وضمان موثوقية المعلومات المتعلقة بالمؤسسات والأنشطة الاقتصادية، ويستوجب لفعالية هذا التحول الرّقمي تكييف الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للسجل التجاري مع الوسائط الإلكترونية بما يضمن الحجية القانونية للوثائق الرّقمية وسلامة المعطيات وأمن المعلومات، كما يعد اعتماد التوقيع الإلكتروني والتصديق الرّقمي عنصراً أساسياً لضمان صحة الإجراءات الإلكترونية المرتبطة بالسجل التجاري.

- تُعد المنصات الرّقمية القطاعية أحد أبرز تجليات التحول الرّقمي ويقوم هذا النموذج على إنشاء منصات إلكترونية متخصصة تعنى بتقديم خدمات رقمية موجهة لفئات مستهدفة على غرار المستثمرين، المتعاملين الاقتصاديين، المواطنين والمهنيين بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من التخصص والفعالية والدقة في تقديم الخدمة العمومية. تلعب المنصات الرّقمية القطاعية دوراً محورياً في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال لاسيما تلك المتعلقة بمجالات حساسة كالجمارك، الضرائب، فهي تساهم في تسريع عمليات التصريح وتخليص السلع بالنسبة لمنصة الجمارك، أما عن منصة الضرائب فتسمح بالإيداع الإلكتروني للتصريحات الجبائية وكذا الدّفع عن بعد.

⁽⁴⁾ -مرسوم تنفيذي رقم 18-112، مؤرخ في 5 أفريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري صادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج.ج.ج. عدد 21، صادر في 11 أفريل 2018.

ثالثاً: تحديث الإدارة العمومية

أدى التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل تحديات وعراقيل الإدارة البيروقراطية القديمة كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدماتها ومن خلال تحديثها وهو ما يطلق عليه تسمية الإدارة الإلكترونية أو الإدارة الرقمية⁽⁵⁾.

إنّ تحديث الإدارة العمومية ورقمنتها ليس مجرد تحديث تقني، بل هي إصلاح هيكلي يهدف إلى إعادة بناء علاقة جديدة بين المواطن والإدارة قائمة على الثقة والشفافية والولوج السهل إلى المعلومة والخدمات، فهي أوسع وأشمل من كونها مجرد حواسيب وبرمجيات وغيرها من التقنيات، بل تتعدى إلى مفهوم إداري جديد يجسد العمل بروح فريق واحد مع توحيد الجهود⁽⁶⁾، فرقمنة الإدارة تنتم عبر عدة مراحل هي:

- تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كتحويل رقمنة الملفات والأرشيفات الورقية الخاصة بمختلف الإدارات وذلك عبر مسحها إلكترونياً ثم تخزينها في قواعد بيانات مؤمنة داخل أجهزة الحاسوب أو الخوادم المخصصة.
- ثم ربط البيانات الإدارية عبر شبكة الأنترنت أو الشبكات الداخلية بما يسمح بتبادل المعلومات بين المصالح المختلفة، وإتاحة المجال لكل جهة حسب اختصاصها وصلاحياتها للطلاع على تلك الملفات والبيانات واستغلالها في أداء مهامها⁽⁷⁾.
- إنّ عملية تحديث الإدارة العمومية ورقمنتها سمح بتوفير منظومة عمل متكاملة وارتقى بالخدمات العمومية من خلال التقليل من التعقيدات الإدارية وتخفيض التكاليف، والإنجاز السريع والحد من استعمال الأوراق.

المطلب الثاني: تعزيز البنية التحتية التكنولوجية

تُعد البنية التحتية التكنولوجية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية التحول الرقمي في الدول الحديثة إذ تشكل الإطار التقني والمؤسسي الذي يسمح بتوظيف تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مختلف القطاعات الحيوية، ولم يعد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الراهن ممكناً

⁽⁵⁾ -حرفوش مدني، كريس نبيل، "الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر، المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد الخاص، الجزائر، 2023، ص.4.

⁽⁶⁾ - بن الصغير حسام، "دور الرقمنة في ترقية الاستثمار"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص 454. (ص ص 448-463)

⁽⁷⁾ -حرفوش مداني وكريس نبيل، مرجع سابق، ص.6.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

بمعزل عن توفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة قادرة على استيعاب التطورات الرقمية المتسارعة وضمان النفاذ الفعال إلى الخدمات الرقمية على نحو متكافئ ومنظم.

وتزداد أهمية البنية التحتية التكنولوجية في ظل توجه الدول نحو اعتماد المنصات الرقمية كوسيلة لتسيير الشأن العام وتقديم الخدمات حيث يشكل ضعف البنية التحتية التكنولوجية عائقاً حقيقياً أمام فعالية التحول الرقمي ونجاحه فهي لا تمثل مجرد دعامة تقنية فقط بل خياراً استراتيجياً وأداة قانونية وتنظيمية لتحقيق تنمية مستدامة وكذا ترقية مناخ الأعمال، فهي تمثل القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي وعلى أساسها يتحدد مدى قدرة الدولة على توفير خدمات رقمية عصرية وفعالة، وتتحدد من خلال عدة عناصر.

أولاً: توسيع شبكات الألياف البصرية والأنترنت عالي التدفق

تُعتبر الألياف البصرية من بين أهم المشاريع الاستراتيجية التي تدعم البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر، فهي من الركائز الأساسية لنجاح التحول الرقمي لما توفره هذه الشبكات من قدرات تقنية عالية تسمح بنقل البيانات بسرعة وكفاءة واستقرار، وقد أضحت توفير أنترنت عالي التدفق شرطاً جوهرياً لتحديث الإدارة العمومية وتطوير الاقتصاد الرقمي وضمان فعالة المنصات والخدمات الإلكترونية، حيث تغطي حالياً معظم ولايات الوطن بما فيها المناطق الجنوبية، وقد تبنت شركة (Algérie Télécom) خطاً لتسريع عملية التوصيل، ونشر تقارير رسمية إلى أن عدد المشتركين في خدمة الألياف البصرية تجاوز 9,2 مليون مشترك بحلول ديسمبر 2025⁽⁸⁾.

وهذه الخدمة تسمح بتوفير خدمات الأنترنت عالي السرعة وهذا ما يخدم الإدارة العمومية الرقمية ويشجع التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية، كما تعزز السيادة الرقمية للدولة من خلال تمكينها من التحكم في تدفق البيانات الوطنية واستضافة الأنظمة المعلوماتية داخل التراب الوطني، كما تدعم توسيع الألياف البصرية جهود الدولة في تطوير الاقتصاد الرقمي وتشجيع الابتكار واستقطاب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا والاتصال.

ورغم التوسع ما تزال تسجل عدة تحديات تواجهها لتفاوت التغطية بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية، ومشاكل تقنية مرتبطة بسرعة تفعيل الخدمة بعد التوصيل، وكذا كلفة الاشتراكات مقارنة بمتوسط الدخل، والحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات المتدفقة عبر الشبكات.

(8) -تقارير شركة اتصالات الجزائر، الموقع الرسمي: <https://www.algerietelecom.dz-ar-espace-presse>

ثانياً: توسيع تغطية الهاتف النقال

يَقْبَل قطاع الهاتف النقال أحد أهم ركائز البنية التحتية التكنولوجية لما يوفره من خدمات اتصال وأنترنيت متنقل تساهم بصفة مباشرة في دعم الاقتصاد الرقمي، تسهيل مختلف نواحي الحياة اليومية للمواطن، كما يشكل هذا القطاع عنصراً محورياً في تجسيد سياسة التحول الرقمي باعتباره الوسيلة الأكثر انتشاراً للوصول إلى الخدمات الرقمية سواء الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ومع تزايد الطلب على الخدمات الرقمية وتنامي الاعتماد على التطبيقات الالكترونية برزت ضرورة توسيع التغطية الجغرافية لشبكات الهاتف النقال وتحسين جودة الخدمات المقدمة بما يضمن النفاذ العادل والمتكافئ لتكنولوجيات الاتصال، ويحد من فجوة بين الشمال والجنوب ويعد هذا التوجه شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الرقمية وضمان المساواة في الاستفادة من ثمار التحول الرقمي.

وفي هذا السياق، شهدت الجزائر توسعاً ملحوظاً في تغطية شبكات الهاتف النقال عبر مختلف ولايات الوطن لاسيما بعد تعميم خدمة الجيل الرابع (4G) وتوسيع تغطية بشكل كبير منذ 2016 حيث أصبحت تشمل مدناً كبرى ومناطق داخلية وحتى بعض المناطق الجنوبية وهناك جهود حكومية لربط المناطق النائية والمناطق الحدودية بشبكات الهاتف النقال لضمان العدالة الرقمية.

وتعمل الجزائر حالياً على التحضير لإطلاق خدمة الجيل الخامس (5G) حيث تمر هذه العملية بمرحلة التجارب الأولية والدراسات التقنية المتعلقة بمدى جاهزية البنية التحتية، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية في مجال تطوير الخدمات الرقمية المتقدمة لا سيما في مجالات الاستثمار والصناعة الذكية والخدمات الالكترونية.

وعليه فإنّ توسيع تغطية الهاتف النقال وتحسين جودة الشبكات يعد ركيزة أساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي باعتباره شرطاً تقنياً وقانونياً لفعالية الرقمنة وضماناً لتمكين مختلف الفاعلين وعلى رأسهم المستثمرين من الاستفادة من الخدمات الرقمية.

ثالثاً: إنشاء مراكز بيانات وطنية (Data centers)

يُعد إنشاء مراكز البيانات الوطنية أحد المكونات الجوهرية للبنية التحتية التكنولوجية الحديثة لما تضطلع به من دور محوري في تخزين ومعالجة وتأمين المعطيات الرقمية وضمان استمرارية الخدمات الالكترونية.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

فقد أضحى الاعتماد على هذه المراكز ضرورة حتمية في ظل التوسع المتزايد في استخدام المنصات الرقمية، ورقمنة المرافق العامة وتنامي حجم البيانات الناتجة عن الأنشطة الإدارية والاقتصادية.

تُمثل مراكز البيانات المخزن الرقمي الذي تدار فيه المعطيات الضخمة وتخزن فيه قواعد البيانات الوطنية، وتشغل عبره المنصات والخدمات الإلكترونية⁽⁹⁾.

ويُعرف مركز البيانات على أنه منشأة مجهزة بتجهيزات مادية وبرمجية متطورة (خوادم، أنظمة تخزين، شبكات...) يستخدم لتجميع البيانات وتخزينها وإدارتها وتشغيل التطبيقات الرقمية.

وتسعى الجزائر إلى إطلاق مراكز بيانات إقليمية بمقاييس دولية قادرة على استضافة خدمات سحابية وطنية (Cloud Nationale) مع إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في إدارة البيانات، لكن من الناحية القانونية يستلزم إنشاء مثل هذه المراكز الوطنية للبيانات وجود إطار تنظيمي محكم يحدد شروط انشائها وتسييرها ومستويات الأمن المعلوماتي المعتمدة فيها فضلاً عن تحديد الجهات المخولة باستغلالها والرقابة عليها، كما يقتضي الأمر تحقيق التوافق بين هذه المراكز مع القوانين المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

اقتصادياً، تمثل مراكز البيانات عامل جذب للاستثمار إذ تتيح توفير خدمات الاستضافة السحابية⁽¹⁰⁾، دعم الشركات الناشئة، وتشجيع الابتكار الرقمي، كما تساهم في تقليص تكاليف اللجوء إلى مراكز بيانات خارجية وتحفيز تطوير سوق رقمية وطنية قائمة على الثقة والأمن القانوني.

فمراكز البيانات الوطنية ليس مجرد بنية رقمية بل هي مكّون سيادي واستراتيجي يمكن الدولة من التحكم في معطياتها ودعم تحولها الرقمي، وتحقيق تنافسية أكبر في الاقتصاد الرقمي الإقليمي والعالمي.

المبحث الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لتجسيد الرقمنة الاقتصادية

أبرزت التحولات العميقة التي يشهدها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أنماطاً جديدة في تسيير الشأن العام، كان من أبرزها الوسائل الرقمية كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة العمومية وتحسين

(9) - طاهر مولود، "البيانات تحت السقف الوطني... خطوة الجزائر الكبرى نحو الأمن والسيادة الرقمية"، على الموقع: <https://elavem.news>، بتاريخ 10 ديسمبر 2025.

(10) - الاستضافة السحابية: هي نظام معلوماتي يقوم على إتاحة موارد الحوسبة عن بعد عبر شبكة الانترنت يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان مع مستوى عال من الأمان بدلاً من أن تحتفظ الإدارة أو الشركة بملفاتها وأنظمتها على حاسوب أو سيرفر داخلي.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين، وقد شمل هذا التحول مختلف القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع الاستثمار بالنظر إلى دوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز جاذبية الدولة على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن أهم الهيئات العمومية المكلفة بتجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمار نجد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث أنشأت بهدف مرافقة المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الاقتصادية، وتضطلع الوكالة بدور محوري في استقبال المستثمرين ودراسة مشاريعهم ومنح الامتيازات المقررة قانونا بما يعكس توجه الدولة نحو تشجيع المبادرة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية⁽¹¹⁾.

إن إنشاء منصة رقمية خاصة بالمستثمر كان نتيجة تضافر جملة من العوامل القانونية والاقتصادية والإدارية التي أبرزت محدودية الأساليب التقليدية في تسيير الفعل الاستثماري، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الحديث، فاقتصاديا فرضت التحولات العالمية المرتبطة بالعلومة والاقتصاد الرقمي على الدول ضرورة تحسين تنافسيتها الاستثمارية، أما إداريا فإن تعدد الهياكل المتدخلة في الاستثمار وغياب فضاء موحد للتعامل مع المستثمر أدى إلى تشتت الملفات وضعف المتابعة ومن ثم جاءت فكرة المنصة الرقمية الخاصة بالمستثمر كحل تنظيمي وتقني يهدف إلى تجميع الإجراءات والخدمات الاستثمارية في نظام إلكتروني موحد.

أما من الناحية القانونية ارتبط إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر بالإصلاحات التشريعية التي عرفها قانون الاستثمار بموجب نصوص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار وتحديد المادة 23 منه⁽¹²⁾، التي ترمي أحكامه إلى تشجيع الاستثمار من خلال تكريس مبدأ تبسيط الإجراءات وتعزيز مبدأ الشفافية وإعطاء الأفضلية للتحول التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر وأهدافها

نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار على إعادة تنظيم المنظومة المؤسسية المكلفة بترقية الاستثمار من خلال تغيير تسمية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، باعتبارها الهيئة العمومية المكلفة بمهمة مرافقة المستثمر والوساطة بينه وبين الدولة، ويأتي

⁽¹¹⁾-MABROUK Abdennour, « Les organes charges de l'investissement en Algérie », la revue d'enseignant chercheur des études juridiques, vol 5, N 1, année 2020, p 28. (pp17-33).

⁽¹²⁾-قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

هذا التغيير في إطار إصلاح شامل يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني.

وقد صدر بشأنها المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها معدل ومتمم⁽¹³⁾ الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26/153 المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،¹⁴ قد أسندت إليها جملة من الإصلاحات والمهام المتعددة، تتمحور في مجملها حول ترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين، وتسهيل إنجاز المشاريع الاستثمارية عبر مختلف مراحلها ابتداء من مرحلة الفكرة، مروراً بمرحلة الإنجاز، وصولاً إلى مرحلة الاستغلال الفعلي.

وتحقيقاً لذلك أسندت للوكالة إنشاء منصة رقمية خاصة بالاستثمار وكذا تسييرها⁽¹⁵⁾، باعتبارها أداة تنظيمية وتقنية تهدف إلى تجسيد مبدأ الشفافية، السرعة، وتبسيط الإجراءات التي أقرها قانون الاستثمار الجديد.

أولاً: نشأة المنصة الرقمية للمستثمر وطبيعتها

تُعرف المنصة الرقمية بأنها آلية إلكترونية رسمية وضعتها الدولة تحت إشراف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تتيح للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب إنجاز ومتابعة الإجراءات المرتبطة بمشاريعهم عن بعد عبر فضاء رقمي موحد وذلك وفقاً للإطار القانوني والتنظيمي المنظم للاستثمار.

وتُعد هذه المنصة أداة تنفيذية للإدارة العمومية الرقمية حيث توظف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تسيير المسار الاستثماري.

⁽¹³⁾ -مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتسييرها، ج.ر.ج. عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022 معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي 111/24 مؤرخ في 13 مارس 2024. (ملغى)
⁽¹⁴⁾ - مرسوم تنفيذي رقم 26/153 مؤرخ في 14 أبريل 2026، يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ج.ر.ج. عدد 31، صادر في 28 أبريل 2026.

⁽¹⁵⁾ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 26/153 الذي يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع نفسه، على: "...

1- نشأة المنصة الرقمية للمستثمر

إن فكرة رقمنة مجال الاستثمار تعود إلى جوان 2021 حيث تم إنشاء وإطلاق البوابة الإلكترونية "استثماري" من طرف وزير الصناعة وهو المكلف بمجال الاستثمار، وهي بوابة تسمح للمستثمر وتسهل عليه عملية الحصول على المعلومة ومعرفة سيرورة كل المؤشرات الخاصة بتسيير الاستثمار⁽¹⁶⁾.

يصدر قانون الاستثمار الجديد نص في المادة 23 منه إلى إنشاء منصة رقمية للمستثمر التي تعد من أكثر الأدوات استخداماً في عملية التحول الرقمي⁽¹⁷⁾، وهي تجسيدا عمليا لمفهوم "الشباك الواحد الرقمي" إذ تتيح للمستثمر إيداع ملفه الاستثماري إلكترونيا ومتابعة مراحل معالجته والحصول على المعلومات والقرارات ذات الصلة دون الحاجة إلى التنقل بين مختلف الإدارات والهيئات، كما تسعى لتوفير كل المعلومات التي يحتاجها المستثمر، لا سيما فرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري، وتُعرّف بالجزائر كدولة مضيضة وتبين مختلف الإمكانيات التي تمتلكها سواء البنية التحتية أو مجالات السوق الجزائرية المتنوعة والمتطلبة.

2- طبيعة المنصة الرقمية للمستثمر

تُعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة قانونية تنظيمية أنشأت بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية وليست مجرد وسيلة تقنية، فهي تندرج ضمن آليات تنفيذ قانون الاستثمار وتشكل امتداداً للإدارة العمومية في صورتها الرقمية، بالتالي فإن طبيعة المنصة الرقمية للمستثمر تتمثل في توفير العديد من الخدمات والمعلومات المفيدة للمستثمرين، وتعد أداة توجيه ومراقبة ومتابعة انطلاقاً من تسجيل المشروع الاستثماري إلى غاية فترة الاستغلال⁽¹⁸⁾، فهي ذات طبيعة مزدوجة فمن جهة هي أداة قانونية وإدارية رسمية لتنفيذ سياسة الدولة في مجال الاستثمار، ومن جهة أخرى نظام معلوماتي حديث يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحقيق النجاعة الاقتصادية.

⁽¹⁶⁾ -ماديو ليلي، "الرقمنة في إطار القانون رقم 18-22، آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 1، ص. 644.

⁽¹⁷⁾ -FOUNAS Souhila, L'Agence Algérienne de promotion de l'investissement : un dispositif promotionnel de l'investissement en Algérie, journal des études juridiques comparées , vol 9, N 1 p704 pp 699-715

⁽¹⁸⁾ -حمصي ميلود ومقلاتي مونة، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، الجزائر، 2023، ص 116.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

فالتّبيعة الاقتصادية والاستراتيجية للمنصة تظهر من خلال اعتبارها أداة لتحسين مناخ الاستثمار، ووسيلة لتقليل كلفة المعاملات الادارية والزمنية للمستثمر فهي عنصر داعم للحوكمة الاقتصادية الرشيدة، كما تعد آلية لتحقيق العدالة الاقليمية في الاستثمار عبر تمكين المستثمرين في جميع الولايات من نفس الخدمات.

أمّا الطبيعة التّقنية والوظيفية في تعد نظام معلوماتي متكامل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعمل على مدار الساعة ويتيح للمستثمرين الولوج عن بعد سواءً داخل الوطن أو خارجه.

ثانياً: أهداف المنصة الرقمية للمستثمر

تسعى المنصة الرقمية للمستثمر إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والاجرائية التي تدرج ضمن سياسة الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحديث الادارة العمومية، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى إحداث نقلة نوعية في تسيير شؤون الاستثمار، فهي تعد انعكاساً للإرادة العامة في تحسين أداء الإدارة العمومية وتعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المنظومة الاستثمارية، من خلال إدماج الوسائل الرقمية ضمن العمل الاداري، كما تعبر هذه الأهداف عن السعي إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم الاداري وحاجات المستثمر في إطار يحترم فيه مبادئ المشروعية، الشّفافيّة، وحسن سير المرفق العام، وتظهر تلك الأهداف في نص المادة 39 من المرسوم التنفيذي رقم 153/26 المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال:

1- تبسيط الاجراءات الادارية وترشيد المسار الاستثماري

تهدف المنصة الرقمية للمستثمر إلى تجاوز التعقيدات التي تُميز الاجراءات الادارية التقليدية من خلال توحيد مسار معالجة الملفات الاستثمارية داخل فضاء الكتروني واحد بما يسمح بتقليل عدد الوثائق المطلوبة، الحدّ من المتدخلين وتفادي تكرار الاجراءات الأمر الذي يؤدي إلى عقلنة المسار الاستثماري وترشيده، فهي تساهم في الحدّ من البيروقراطية الادارية وتقليل فرص الفساد الاداري الناتج عن التدخل البشري المباشر بإخضاع الاجراءات للتتبع الآلي وتحديد المسؤوليات بشكل واضح داخل المسار الرقمي.

كما تدعم وتبسط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، من خلال تسريع مسار معالجة الملفات وتحديد آجال مضبوطة لكل مرحلة، وتمكين المستثمر من متابعة وضعية ملفه بما يعزز مبدأ السرعة والنجاعة في العمل الإداري.

2- تكريس الشفافية والمساواة بين المستثمرين

إذ تعمل المنصة الرقمية للمستثمر على تكريس مبدأ الشفافية في المعاملات الإدارية من خلال توحيد الإجراءات وإخضاعها لمسارات رقمية مضبوطة بما يضمن معاملة جميع المستثمرين على قدم المساواة، ويحد من السلطة التقديرية غير المبررة للإدارة، كما تسعى المنصة على تحسين قنوات التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية عبر بوابة إلكترونية موحدة تتيح التفاعل الفوري وتبادل المعلومات بكل شفافية وفعالية.¹⁹

كما تعمل المنصة على تمكين جميع المستثمرين دون تمييز من الاطلاع على مختلف المعلومات المتعلقة بالاستثمار كالإجراءات الواجب اتباعها والوثائق المطلوبة والآجال القانونية والامتيازات المقررة وفرص الاستثمار المتاحة والعقار الاقتصادي المتوفر... كل هذا يساهم في الحد من الغموض الإجرائي، وتمكين المستثمر على اتخاذ قراره على أساس معطيات واضحة، والأهم هو ضمان المساواة في الوصول للمعلومة لجميع المستثمرين.

إضافةً إلى كل هذا تساهم المنصة في تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات والإدارات المتدخلة في مجال الاستثمار من خلال ربطها بنظام معلوماتي متكامل يضمن الانسجام في معالجة الملفات المعطيات⁽²⁰⁾.

3- تعزيز الأمن القانوني للاستثمار وجاذبية مناخ الأعمال

يُعد الأمن القانوني من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون ويكتسي أهمية بالغة خاصة في مجال الاستثمار، ويعد من أهم المعايير المعتمد عليها في تقييم مدى جاذبية أية دولة للاستثمار.

وفي هذا الإطار تبرز المنصة الرقمية للمستثمر كآلية قانونية حديثة تهدف إلى تكريس هذا المبدأ وتعزيزه ضمن المنظومة الاستثمارية، ويظهر ذلك في توثيق جميع الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية إلكترونيا وبشكل مؤرخ بما يسمح بإثباتها قانونيا، وتتبعها عند الاقتضاء وهو ما يساهم في تعزيز الأمن القانوني للمستثمر وحماية حقوقه في مواجهة أي تعسف أو غموض إداري، وهذا يساهم في تحسين صورة مناخ الأعمال في الجزائر وتعزيز قدرتها التنافسية بما يشجع على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

⁽¹⁹⁾ المادة 40 من المرسوم التنفيذي رقم 153/26 المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع سابق.

⁽²⁰⁾ -الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر :

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

كما تساهم المنصة في تحقيق الاستقرار القانوني من خلال ضمان استمرارية الاجراءات دون تغيير مفاجئ وتمكين المستثمر من التنبؤ بمآل ملفه الاستثماري وتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بتقلب القرارات الادارية.

4- دعم التحول الرقمي والسيادة الرقمية

تُعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة لتحقيق التحول الرقمي في قطاع الاستثمار كما تُساهم في ترسيخ السيادة الرقمية للدولة عند استضافتها للمستثمرين داخل بنية تحتية وطنية رقمية بما يضمن حماية المعطيات ذات الطابع الاستثماري والاستراتيجي كالمعلومات المالية والمواقع الاستثمارية، من خلال منع تسريبها واستغلالها لأغراض غير مشروعة.

تسعى الدولة من خلال اعتماد منصات رقمية وطنية إلى تقليص التبعية للخدمات الأجنبية في مجال الاستضافة السحابية أو تسيير الأنظمة المعلوماتية لما لذلك من مخاطر قانونية وتقنية خاصة في حالات النزاعات أو الأزمات الدولية، وبذلك فالمنصة الرقمية للمستثمر تشكل خطوة نحو تعزيز الاستقلالية الرقمية وتوفير بيئة رقمية آمنة ومستقرة تحمي مصالح الدولة الاقتصادية على المدى الطويل.

المطلب الثاني: واقع المنصة الرقمية للمستثمر

إن استحداث المنصة الرقمية للمستثمر لا يطرح اشكال المشروعية أو الهدف منها بقدر ما يثير مسألة مدى نجاعتها التطبيقية أي إلى أي حد استطاعت الانتقال من الاطار النظري والتنظيمي إلى واقع عملي يحقق الغايات المرجوة منها، فهي تسعى لأن تكون أداة رقمية شاملة تجمع بين الجانب المعلوماتي والإجرائي، حيث تمكن المستثمرين من الاطلاع على الفرص المتاحة، وتقديم الطلبات ومتابعة الملفات في مختلف مراحلها عبر الأنترنت وهي خطوة تعكس الإرادة السياسية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وجعل الجزائر وجهة استثمارية أكثر تنافسية،

غير أنّ واقع المنصة الرقمية للمستثمر يقتضي الوقوف على مستوى تفعيلها العملي دون إغفال التحديات التي قد تعترضها باعتبار أن نجاح أي منصة رقمية لا يقاس بمجرد إطلاقها وانما بمدى قدرتها على إحداث تغيير فعلي في الممارسة الادارية والاستثمارية، وفيما يلي سنتطرق إلى ما حققته المنصة وما هي التحديات التي تواجهها.

أولاً: الأهداف المحققة من قبل المنصة الرقمية للمستثمر

شكل إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر خطوة نوعية في مسار إصلاح مناخ الاستثمار باعتبارها أداة عملية لتجسيد التوجه التشريعي نحو رقمنة الإجراءات وتحديث الإدارة العمومية، ومن خلال تقييم واقع المنصة يمكن الوقوف على جملة الأهداف التي تم تحقيقها فعلياً مقابل أخرى لاتزال في طور تفعيل أو تحتاج إلى تعزيز.

كان الهدف الأساسي من إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر أن تكون النافذة الإلكترونية الموحدة لطلبات المستثمرين ومتابعة الإجراءات ذات الصلة بالمشروع الاستثماري، فهي قد حققت في هذا المجال ما يلي:

1- تبسيط المسار الاجرائي لإنشاء المشاريع الاستثمارية

ساهمت المنصة الرقمية للمستثمر في إحداث تحول جوهري في مسار إنشاء المشاريع الاستثمارية من خلال إتاحة إمكانية إيداع الملفات إلكترونياً دون الحاجة إلى التنقل المتكرر بين الإدارات التقليدية، وقد مكن ذلك من تقليص وبشكل ملحوظ من العبء الإداري على المستثمر وقللت من عدد الوثائق المطلوبة والمدة الزمنية لمعالجة الملفات،

كما سمحت المنصة بتتبع مسار الملف الاستثماري بشكل شفاف وواضح، الأمر الذي عزز مبدأ الإدارة الرقمية وكرس الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة حديثة قائمة على السرعة والفعالية، وهو ما يعكس بداية فعلية لتطبيق مبدأ "الإدارة الرقمية بلا ورق".

2- تعزيز الشفافية وقابلية التتبع

حققت المنصة تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز الشفافية الإدارية من خلال إتاحة تتبع مراحل دراسة الملف الاستثماري ومعرفة الجهة المختصة بكل مرحلة وهذا ساهم بشكل كبير في الحد من الغموض الذي كان يطبع الإجراءات الاستثمارية، كما عزز من ثقة المستثمر في الإدارة وقلص من هامش السلطة التقديرية غير المعلنة للإدارات.

كما مكن المستثمر من الاطلاع المستمر على وضعية ملفه مما عزز الثقة بينه وبين الإدارة بما يخدم مبدأ المشروعية ويعزز الأمن القانوني للاستثمار.

3- توفير المعلومة الاقتصادية ومنع احتكارها

ساهمت المنصة الرقمية للمستثمر في تمكين المستثمر من الوصول إلى المعلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة في ولايات مختلفة، كما مكنته من الاطلاع على عروض العقار الاقتصادي وتقديم طلبات الاستفادة من العقار الاقتصادي عبر المنصة، حيث تم عرض آلاف القطع الأرضية الموجهة للاستثمار عبر المنصة بشكل علني مع تفاصيل المساحة، الموقع، والقطاع الاقتصادي المخصص لها.

لأجل تجسيد ذلك بدأت المنصة في الربط البيني مع أنظمة إدارات أخرى مثل الوكالات العقارية، والولايات، والوزارات القطاعية مما يمهّد لتكامل مؤسساتي أوسع في المستقبل كما تمثل المنصة نموذجاً عملياً لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في المجال الاقتصادي.

من خلال ما سبق قد تمكنت المنصة من تجميع البيانات الاقتصادية والمعلومات القانونية في قاعدة موحدة، ما عزز من وضوح الرؤية لدى المستثمرين وساهم في تحسين ثقتهم بالمؤسسات العمومية، كما ساعدت في تسريع معالجة الملفات الاستثمارية بفضل الربط الإلكتروني مع بعض الهيئات الوطنية، وهو ما انعكس إيجاباً على مناخ الأعمال وجاذبية السوق الجزائرية.

4- دعم اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

من خلال ما توفره المنصة من بيانات اقتصادية وقانونية وتطبيق مبدأ إتاحة المعلومة الاقتصادية أصبحت أداة فعالة لمساعدة المستثمر على اتخاذ قرار استثماري مبني على معطيات واضحة، بدل الاعتماد على العلاقات الشخصية أو المعلومة غير الرسمية، كما تمكن السلطات العمومية من استغلال المعطيات الرقمية لتحليل التوجهات الاستثمارية وتقييم السياسات العمومية.

إنّ التقييم العام لأداء المنصة يظل إيجابياً ومشجعاً، إذ تمكنت من فتح مسار جديد نحو رقمنة الاستثمار وتبسيط الإجراءات مما يجعلها قاعدة رقمية رائدة في تطوير الإدارة الاقتصادية في الجزائر.

ثانياً: التحديات والآفاق المستقبلية للمنصة الرقمية للمستثمر

على الرغم من الأهمية التي تكتسبها المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للتحويل الرقمي للمستثمر، ورغم ما حققته من نتائج إيجابية في مجال تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية إلا أنها ما تزال تواجه جملة من التحديات التقنية والمؤسسية والتنظيمية التي تستوجب معالجتها لضمان فعاليتها، فنجاح أي آلية رقمية يقاس بمدى استجابتها لمتطلبات الواقع وتطلعات المستخدمين.

1- من الناحية التقنية

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

فَعلى الصعيد التقني يبرز تحدي ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الولايات، ما يؤثر على جودة الربط بالشبكة وعلى سرعة معالجة الملفات إلكترونياً، كما لا تزال عملية الربط البيني بين الأنظمة المعلوماتية للإدارات المختلفة غير مكتملة، وهو ما يعيق الاستعمال السلس والمنظم للمنصة وعملية تبادل البيانات بشكل فوري ودقيق بين الجهات المعنية بالعملية الاستثمارية.

كما تطرح مسألة الأمن السيبراني وحماية المعطيات تحدياً دائماً يتطلب تحديثاً مستمراً للأنظمة خاصة في ظل تسارع الابتكار الرقمي.

2- من الناحية القانونية والتنظيمية:

إنّ غياب أو عدم اكتمال التأطير القانوني لبعض الجوانب التقنية، لاسيما ما يتعلق بالقيمة القانونية للوثائق الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتحديد المسؤوليات القانونية في حالة الأعطال أو الأخطاء التقنية يعد من أبرز التحديات التي تواجه المنصة، كما يطرح تعدد النصوص التنظيمية وتداخل الاختصاصات بين الهيئات المتدخلة في الاستثمار وتحديداً غياب التنسيق بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وبقية القطاعات الوزارية والإدارات المحلية يجعل تنفيذ المهام الرقمية عرضه للتأخر والتكرار الإداري ما يصعب توحيد المسار الرقمي بشكل عام.

3- من الناحية المؤسساتية

فَالمنصة لا تزال تعمل بمعزل نسبي عن منظومة مؤسساتية متكاملة، إذ يقتصر إشرافها الفعلي على الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في حين نجاحها يتطلب تفاعلاً مؤسساتياً منسجماً بين عدد من الهيئات العمومية ذات الصلة مثل مصالح العقار، المالية، البيئة، التهيئة العمرانية، والولايات وهي جهات لم يستكمل بعد ربطها بنظام الرقمنة، ما يؤدي إلى استكمال باقي الإجراءات خارج الفضاء الرقمي وهذا يضعف من فعالية المنصة، إذ يفقدها طابعها الشامل ويبقى على جزء من البيروقراطية التقليدية.

4- التحديات البشرية والثقافة الرقمية:

يُشكّل العنصر البشري محورياً أساسياً في نجاح أي مشروع للتحويل الرقمي، إذ يفرض هذا التحول توفر كفاءات قادرة على استيعاب النظم المعلوماتية الحديثة والتعامل معها بكفاءة ومرونة، ويلاحظ في هذا السياق أنّ العديد من الإدارات العمومية ما تزال تعاني محدودية في التكوين الرقمي لدى بعض الموظفين المكلفين بتسيير المنصات الإلكترونية، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة الخدمة الرقمية وسرعة

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

معالجتها، ويُضاف إلى ذلك ضعف التأهيل المستمر ومحدودية برامج المرافقة التّقنية، مما يخلق فجوة بين التطور التكنولوجي المعتمد وبين القدرات الفعلية للموارد البشرية المكلفة بتجسيده ميدانياً.

وتبرز الثقافة الرّقمية كعامل حاسم مكمل للجانب التقني، حيث تُسجّل مقاومة للتغيير من طرف بعض الهياكل الإدارية المعتادة على النمط الورقي التقليدي، وهو ما يعيق الانتقال السلس نحو البيئة الرّقمية، ويظهر كذلك تفاوت واضح في مستوى الإلمام الرّقمي لدى المتعاملين الاقتصاديين، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقتصر أحياناً للخبرة أو الوسائل التّقنية اللازمة للتكيف مع الخدمات الإلكترونية، ويؤدي هذا التباين في الثقافة الرّقمية إلى إبطاء فعالية المنصات الرّقمية وتقليص الاستفادة المثلى منها، ممّا يجعل نشر الوعي الرّقمي والتكوين المستمر شرطاً أساسياً لضمان نجاح التحول الرّقمي.

5- إشكالية الثقة الرّقمية

لا يزال بعض المستثمرين متحفّظين إزاء الاعتماد الكامل على المنصات الرّقمية بسبب التخوف من الأعطال التّقنية أو ضياع البيانات أو بسبب غموض الآثار القانونية للإجراءات الإلكترونية، ويؤثر كل هذا على وتيرة استعمال المنصة ويحد من نجاعتها.

رغم هذه التحديات فإنّ المنصة تملك أفاقاً واعدة في المدى القريب والمتوسط، إذ يمكن تطويرها لتصبح بوابة وطنية شاملة للاستثمار تضم كافة القطاعات الاقتصادية من الصناعة إلى الفلاحة والسياحة والخدمات، كما يمكن مستقبلاً توسيع وظائفها لتشمل إصدار التراخيص والموافقات إلكترونياً، وربطها بمنصات الدفع الرّقمي بما يعزز التحول نحو إدارة إلكترونية متكاملة.

الخاتمة:

لقد شكّلت المنصة الرّقمية للمستثمر إحدى أبرز الخطوات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في مسارها نحو التحول الرّقمي وتحديث الإدارة الاقتصادية إذ تمثل تجسّداً فعلياً للإرادة السياسية الرّامية لجعل الرّقمنة أداة استراتيجية في تحسين مناخ الأعمال.

فهي ليست مجرد فضاء إلكتروني لتسجيل المشاريع بل تعد منظومة تفاعلية شاملة تهدف إلى رقمنة المسار الاستثماري من بدايته إلى نهايته من خلال توحيد القنوات الإدارية وتبسيط الإجراءات وضمان الشّفافية والسرعة في معالجة الملفات.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

ومع انطلاق عمل المنصة، لوحظ تحولات ملموسة في طريقة تسيير الملفات الاستثمارية، من خلال التسجيل الإلكتروني لمشروعه ومتابعة مدى تقدم ملفه وإمكانية طلب توضيحات أو تقديم إضافات، كما ساهمت المنصة في توحيد قواعد البيانات الاستثمارية على المستوى الوطني ما مكن السلطات العمومية من تحسين التخطيط واتخاذ القرار بناء على معطيات رقمية دقيقة وحديثة.

غير أنّ هذه الجهود الإبداعية لا تخفي مجموعة من التحديات البنيوية والمؤسسية التي لا تزال تحدّ من فعالية المنصة وحصر دورها ضمن إطار تقني محدود الأثر، وما زاد من محدوديتها غياب تأطير قانوني صارم للرقمنة في الإدارات العمومية عموماً ومجال الاستثمار خصوصاً، فهو الكفيل بحماية البيانات الشخصية والاقتصادية للمستثمرين.

إنّ نجاح المنصة الرقمية للمستثمر يتطلب توسع نطاق شراكاتها التقنية والمؤسسية لتشمل القطاعات ذات الصلة المباشرة بالمستثمر، وهذا ما يجعل المنصة نقطة عبور لجميع مراحل الاستثمار من التصريح إلى التنفيذ.

إنّ مستقبل المنصة الرقمية للمستثمر في الجزائر يتوقف على مدى قدرتها على التحول من مجرد مشروع رقمي إداري إلى منظومة رقمية مؤسسية متكاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة والتواصل الآلي بين الإدارات والتحدي الأكبر يكمن في توسيع ثقافة رقمية داخل الإدارة والمجتمع الاقتصادي، وتعزيز الأمن السيبراني والسيادة الرقمية.

فالمنصة الرقمية للمستثمر تمثل خطوة نوعية نحو تحديث مجال الأعمال والاستثمار والاندماج في الاقتصاد الرقمي ولكنها بحاجة إلى دعم تشريعي وتنظيمي وتقني، فالرقمنة لا تختزل في تطوير واجهات رقمية فحسب، بل تطلب إعادة هندسة المسار الإداري والمؤسسي بما يضمن فعالية الأداء واستدامة الإصلاح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج. عدد 50، صادر في 28 جويلية 2022.

2- مرسوم تنفيذي رقم 18-112، مؤرخ في 5 أفريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري صادر بواسطة إجراء الكتروني، ج.ر.ج. عدد 21، صادر في 11 أفريل 2018.

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

3-مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتسييرها، ج.ر.ج. عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022 معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي 111/24 مؤرخ في 13 مارس 2024. (ملغى)

4-مرسوم تنفيذي رقم 26/153 مؤرخ في 14 أبريل 2026، يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ج.ر.ج. عدد 31، صادر في 28 أبريل 2026.

رابعا: المقالات

1-بن الصغير حسام، "دور الرقمنة في ترقية الاستثمار"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص ص 448-463.

2-حرفوش مدني، كريش نبيل، "الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر، المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد الخاص، الجزائر، 2023، ص ص 1-24.

3-حمصي ميلود ومقلاتي مونة، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، الجزائر، 2023، ص ص 103-119.

4-ماديو ليلي، "الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18، آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 1، ص ص 637-661.

1-FOUNAS Souhila, L'Agence Algérienne de promotion de l'investissement : un dispositif promotionnel de l'investissement en Algérie, journal des études juridiques comparées , vol 9, N 15 pp 699-715-

2-MABROUK Abdennour, « Les organes charges de l'investissement en Algérie », la revue d'enseignant chercheur des études juridiques, vol 5, N 1, année 2020, pp17-33 .

سادسا: المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة الرقمنة والاحصاءات: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com-tags>

الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر:

Aapi.dz-ar-plateforme-numérique-de-linvestieur-ar.



ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الثاني ص.ص: 1980-2001

رقمنة المجال الاقتصادي في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً

- تقارير شركة اتصالات اتصالات الجزائر، الموقع الرسمي: <https://www.algeriatelecom.dz-ar-espace-press>
- لحياني عثمان، الرئيس الجزائري يلغي وزارة الرقمنة ويحولها إلى هيئة ملحقة بالرئاسة، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk-politics>، بتاريخ 6 سبتمبر 2023.
- طاهر مولود، "البيانات تحت السقف الوطني...خطوة الجزائر الكبرى نحو الأمن والسيادة الرقمية"، على الموقع: <https://elayem.news>، بتاريخ 10 ديسمبر 2025.